

منه عضو تدعى ويساؤها أعضاء الجسم والسرير والبقا  
النافذ أي يكون سبب النهي حفظ الاعتقاد الذي هو  
اصل الأصول تعليق الزوج بالفرار الذي هو جرم بل  
حال بعضهم في الكفر إذا المتبادر من الفرار وإنما الفاعل  
المتبادر كما قال ابن مسعود رضي الله عنه في تفسيره على الفاعل  
والنعم أسما الفاعل فيقولوا قتلت ولم يذوق إلا ما  
جاءك رضى الله عنده حين سئل عن كونه في النظر إلى الخردوم  
أي ما سمعت من قوله وما رأى ما جاء من النهي في ذلك  
الاصطلاح في قوله ويخيفه شيء يقع في نفسه كما قال  
الفرص الذي عليه في التوجاه إذا سمعهم يرددون فلا تفتد  
عليه وإذا وقعوا منهم فلا يخرج من إقراره وقال بعض  
العلماء في قوله صلى الله عليه وسلم فرأى من ذليل على ابنه  
يجوز الزوج من بلدة الصفا عن علي بن عيسى بن الفراء  
من ذل الاعتقاد ما أصابهم من الخطأ وكذلك  
حكم إذا إذا اتفقوا في ذلك لا يجب اليه مدونه  
بل الله قدوة له فبما جازى له في ذلك ولا يجوز على هذا  
الحديث الذي ذكرناه وعلى هذا الوجه حتى قوله تعالى  
قل إن

قل إن ينفعكم القرآن ثم من الموت أو القتل أت  
لا ينفعكم من ذلك الموت أو القتل إذا لا مدفع عن الموت  
اصلا فلا دلالة في الآية على أن الفرار لا يعنى شيئا أي عن  
غير الموت حتى يشكروا هذا بالفرار في الأثر عن الماء  
الغنى في التملك والامر بالوارد في السنة بالفرار عن  
مطلق الصلوة وكذا في المصلحة والبرائة في الصلاة عن  
الطحاوي إذا كان الإنسان يولد في ذلك ولا يتلوا الصلاة  
وتحتمل أنه أسلم بدخول في خروج في حقه عند أكثر  
بخرجه وجره فلا بد من خروج صلاته الاعتقاد ما فإذا  
كان يعلم أن كل شيء بقدر الله تعالى وأنه لا يقدر إلا ما كتبه  
الله تعالى فلا بأس بان يدخل ويخرج وتعلق من الأمان  
ما كتبه الله تعالى أنه قال لما سئل عن الصلاة التي يقع بها  
الموت والآخر من قوله الخروج منها فصار ما إذا رأى بأسا  
خرج أو أمان قال بعض المشايخ أن الطحاوي لما كان  
رجل من رعية السلام الأقدام عليه في الصلاة ولا يخرج  
ويطلب السلام أن لا يبلغ الخرج من داره ومنه الصلوة  
يدخلها ويأمر فصار هو من أمته إن يدخلها